



عن صديقي #سعيد_الجن:
«المُحَافَظَةُ على أَطْلَالِ «الدَّوْلَةِ» يَقْتَضِي،
في عِدَادِ مَا يَقْتَضِي، تَوْهِينَ «الدَّوْيَلَةِ» وإِضعافِها.
أَتُمَانُ التَّوْهِينَ بِخُسَّةٍ مَهْمَا بَدَتْ، لِلْوَهْلَةِ الْأُولَى، بِاهْطَةِ...».



سجل مفتوح على هيئة مطبوعة تصدر عن أمم للتوثيق والأبحاث



عن بيوتنا التي صارت رمادًا ولا من يسأل

في الجنوب، أي على بعد بضع كيلومترات في الواقع، وبعد متلاشٍ في المسافة الروحية، ومسافات هائلة في تقاذف المسؤوليات، هناك بيوت الناس التي رُمِدَتْ، وقراهم التي احتُلَّتْ، وأمكنتهم التي اقتُلعت منها الذكريات.

صور العائلة، غرف الأطفال، شجرة أمام البيت، عتبة اعتادوا الوقوف عليها، نافذة تطل على الحقل، وتفاصيل كثيرة جعلت من هذه البيوت بيوتًا؛ كلها صارت ركامًا.

قرانا تتفجّر، وبيوتنا تُهدم. كل هذا يحدث والجميع، وأولهم من تسبّب بالكارثة، نيام. وإذا استفاقوا، تقاذفوا المسؤوليات وعمّقوا النكبة. لا إحساس بهول الكارثة، ولا نية واضحة لإيقاف تفريغ الجنوب من أهله. وفيما ينشغل الجميع بنقاشات عقيمة لا هدف لها، يبقى السؤال الحقيقي معلقًا:

من يسأل عن بيوتنا التي صارت رمادًا؟

احتكار «المقاومة» كمفهوم: إشكالية تتجاوز الشعارات

محمد برجى



في كل مرة يُطرح فيها نقاش حول سياسات «حزب الله» وخياراته، يُعاد توجيه الحوار عمدًا نحو ثنائية مبسّطة: مَنْ مع «المقاومة» وَمَنْ ضدها! هذه المقاربة ليست مجرد تبسيط مخلّ، بل هي أداة سياسية وإعلامية تهدف إلى حرف النقاش عن مساره الحقيقي. فالمشكلة، بالنسبة لشريحة واسعة من اللبنانيين، لا تكمن في مبدأ المقاومة بحد ذاته، بل في كيفية استخدام هذا الشعار لتبرير احتكار القرار الوطني.

الخلاف الجوهرى ليس بين مَنْ يؤمن بالمقاومة وَمَنْ يعارضها، بل بين مَنْ يريد أن يكون قرار الحرب والسلام بيد الدولة، وَمَنْ يبرر بقاء هذا القرار خارجها. ورغم وضوح هذه النقطة، يصرّ الخطاب المرتبط بـ«حزب الله» على تصوير أي اعتراض وكأنه رفض لفكرة المقاومة نفسها، في محاولة لوصل المعارضين بالجُبْن أو الاستسلام أو حتى العمالة.

لا يكتفي هذا الخطاب بتشويه موقف الخصوم، بل يتعمّد تعميمه على مختلف مستويات الدولة والمجتمع؛ من رئاسة الجمهورية إلى رئاسة الحكومة، ومن القوى السياسية إلى الأفراد، كل مَنْ يطرح تساؤلات حول قرارات الحزب أو يدعو إلى نقاش وطني حول الاستراتيجية الدفاعية، يجد نفسه عُرضة لحملة تخوين ممنهجة، وكأن المطالبة بدور للدولة في اتخاذ القرارات المصرية أصبحت موقفًا مشبوهاً بحد ذاته.

في المقابل، تُظهر الوقائع أن الحزب تجاوز الأمر إلى حدّ اتخاذ قرارات مصيرية بشكل منفرد، من دون العودة إلى الدولة أو التشاور مع باقي المكونات اللبنانية؛ من التدخل العسكري في سوريا دعمًا للنظام، إلى الانخراط في ساحات إقليمية متعدّدة، وصولاً إلى قرار إسناد غزة في توقيت حساس، تتكرّر الصورة نفسها: قرارات كبرى تُتخذ خارج المؤسسات، وتُفرض نتائجها على لبنان بكل ما تحمله من كلفة سياسية واقتصادية وأمنية.

لا يمكن فصل هذا المسار عن طبيعة موقع الحزب ضمن مشروع إقليمي أوسع من لبنان، بل وأوسع من شيعية لبنان أنفسهم. فقرارات بهذا الحجم وبهذا الامتداد الجغرافي لا يمكن قراءتها فقط من زاوية المصلحة الوطنية، بل ضمن سياق ارتباطات سياسية وعقائدية تتجاوز حدود الدولة اللبنانية، ما يعمّق الإشكالية ويجعلها أبعد من مجرد نقاش داخلي.

من هنا، يكتسب موقف الحزب من مسألة الاستراتيجية الدفاعية دلالة خاصة. فعلى الرغم من طرح هذا الملف مرارًا، وفي مراحل كان فيها الحزب في موقع قوة وتحكّم واسع

بمفاصل الدولة، إلّا أنه تهرّب باستمرار من الدخول الجدي في صياغة استراتيجية دفاعية وطنية. والسبب واضح: أي إطار وطني جامع من هذا النوع كان سيؤدّي حكمًا إلى تقييد قراره العسكري، ووضعه ضمن منظومة الدولة، وبالتالي سحب قرار الحرب والسلام من يده كجهة منفردة.

ومن جهة أخرى، يُستخدم طرح عدوانية إسرائيل كوسيلة إضافية لتشتيت النقاش. لا خلاف على أن إسرائيل دولة عدوانية، وهذا أمر خارج الجدل. لكن تحويل هذا الواقع إلى مبرر دائم لتجاوز الدولة واحتكار القرار العسكري هو تضليل للنقاش. فالسؤال الحقيقي ليس توصيف العدو، بل ما الذي نفعله نحن كدولة: كيف نحمي أنفسنا، وكيف نتجنب الانزلاق إلى صراعات مدمّرة قدر الإمكان، خصوصًا

محتويات العدد

- احتكار «المقاومة» كمفهوم: إشكالية تتجاوز الشعارات (محمد برجى) صفحة ١
- مئة عام على الدستور اللبناني: بين ثبات النصّ وتقلّبات الجغرافيا السياسية (جاد الأخوي) صفحة ٢
- الحرب على الذاكرة تقول: نريد اقتلاعكم (منى فياض) صفحة ٣
- وطن يأكل أبنائه، بعلبك الهرمل... ساحة العزاء المفتوحة (علي الضيقة) صفحة ٤
- الهجرة عندما تصبح مشروع النجاة الوحيد... (طارق عزت دندنش) صفحة ٥
- الجنوب... حين تغدو الذاكرة وطنًا من حجرٍ وروح (أكرم محمود) صفحة ٥
- لقاء اللبنانيين الشيعة في «سنويته الأولى» صفحة ٦
- ندوة «لقاء اللبنانيين الشيعة» حول «النكبات والاستقرار المرجو» صفحة ٧
- جولة في زُكام الحُلم: عندما تهوّل زلزلة القرية نحو الغياب (أكرم محمود) صفحة ٧
- أنا أنثى... جنوبية (علي خليل ترحيني) صفحة ٨
- تقرير شهري - أيار ٢٠٢٦: هدنة تشبه الحرب... صفحة ٩

بعد تحرير الأرض.

إن حصر الصراع في البُعد العسكري وحده، وتصوير لبنان وكأنه في حالة حرب دائمة، لم يجلب سوى المزيد من الأزمات والدمار. فبناء الدول لا يتم فقط عبر السلاح، بل عبر مؤسسات قوية، واقتصاد مستقر، ورؤية سياسية تحمي المجتمع من الانهيار. أما الإحياء بأن لبنان، هذا البلد الصغير بإمكاناته، مسؤول وحده عن تحرير فلسطين، فهو طرح يتجاوز الواقع، ويحملّ البلاد ما لا قدرة لها على تحمّله، ويكرّس منطق العيش الدائم في الحروب.

إن الإصرار على حصر النقاش ضمن معادلة «مع أو ضد المقاومة» لا يصبّ إلّا في خانة تعطيل أي محاولة لطرح الأسئلة الحقيقية. فهو يلغي التمايز بين دعم مبدأ عام، وبين الاعتراض على آليات تطبيقه، ويحول دون الوصول إلى نقاش ناضج حول دور الدولة وحدود العمل العسكري وعلاقة لبنان بالصراعات الإقليمية. لبنان اليوم في حاجة إلى إعادة ضبط بوصلة النقاش. ليس المطلوب الدفاع عن المقاومة كشعار أو مهاجمتها، بل الخروج من هذا الإطار الضيق كلياً. المطلوب هو التركيز على مسألة أساسية: لا يمكن

لأي جهة، مهما كانت، أن تحتكر قراراً بحجم الحرب والسلم، أو أن تفرض خياراتها على بلد كامل من دون مساءلة أو شراكة وطنية. من هنا، فإن أي حوار جدّي يجب أن ينطلق من هذه القاعدة الواضحة: الخلاف ليس على «فعل المقاومة»، بل على مَنْ يملك قرارها، وكيف يُتخذ، ولصالح مَنْ. وما لم يُعترف بهذه الحقيقة، سيبقى كل نقاش مجرد إعادة إنتاج لخطاب يختزل لبنان بخيار واحد، ويُقصي كل ما عداه.

مئة عام على الدستور اللبناني: بين ثبات النصّ وتقلّبات الجغرافيا السياسية

جاد الأخوي



في عام ١٩٢٦، وُلد الدستور اللبناني في لحظة إقليمية معقّدة، وسط انهيار الإمبراطورية العثمانية وإعادة رسم خرائط الشرق الأوسط تحت الانتداب الفرنسي. وبعد مئة عام، يبدو هذا الدستور، رغم كل ما أصابه من تعطيل وتشويه وتعديلات، واحداً من أقدم الدساتير المعمول بها في المنطقة العربية. ليست المفارقة فقط في عمره الزمني، بل في المقارنة مع دول محيطية لم تعرف دستوراً ثابتاً أصلاً، أو دول لا تزال تُعيد كتابة دساتيرها للمرة السادسة والسابعة تبعاً للانقلابات أو الحروب أو تبدّل موازين القوى.

لبنان، بكل أزماته وانهياراته، حافظ على فكرة الدستور كمرجعية للدولة، حتى عندما انتهكت هذه المرجعية مراراً. وهذه حقيقة تستحق التوقف عندها في المئوية الأولى للدستور اللبناني، ليس من باب الاحتفال العاطفي، بل من باب قراءة معنى أن يبقى نص دستوري قائماً قرناً كاملاً في منطقة عاشت على إيقاع الانقلابات العسكرية، والحروب الأهلية، وسقوط الجمهوريات، وصعود الأنظمة الأمنية.

الدستور اللبناني لم يكن مجرد وثيقة إدارية لتنظيم السلطات. لقد مثّل منذ البداية محاولة لبناء عقد سياسي بين جماعات متعددة دينياً وثقافياً وسياسياً. ولهذا السبب بالذات كان هشاً أحياناً، لكنه كان أيضاً قابلاً للاستمرار. ففي الوقت الذي اعتمدت فيه أنظمة كثيرة في المنطقة على حكم الفرد أو الحزب أو الجيش، حاول لبنان، ولو بشكل

ناقص، أن يؤسّس لفكرة الدولة التوافقية والمؤسّساتية. في الدول المحيطة بلبنان، تبدو الصورة مختلفة تماماً. هناك دول لم تستقر يوماً على دستور فعلي، لأن السلطة فيها كانت أقوى من النص، والحاكم أقوى من المؤسسات. وهناك دول عاشت سلسلة دساتير متعاقبة، يكتب كل نظام دستوراً جديداً يناسب ميزان القوة الذي أوصله إلى الحكم. بعض هذه الدساتير سقط مع أول انقلاب، وبعضها وُلد من رحم الحرب أو الاحتلال أو الصراع الأهلي. وهكذا تحولت الدساتير في كثير من دول المنطقة إلى أدوات ظرفية، لا إلى عقود وطنية طويلة الأمد.

أما في لبنان، فرغم الحرب الأهلية والوصايات الخارجية والانقسامات الحادة، بقي الدستور مرجعية العودة الدائمة عند كل أزمة. حتى اتفاق الطائف عام ١٩٨٩ الذي عدّل جوهر النظام السياسي، لم يُسقط دستور ١٩٢٦ بل أعاد صياغته وإدخال تعديلات عليه. وهذا في حد ذاته يعكس وجود فكرة دستورية متجذّرة في الحياة السياسية اللبنانية، حتى وإن جرى انتهاكها مراراً.

لكن الاحتفال بمئوية الدستور لا يجب أن يتحوّل إلى إنكار للواقع. فالدستور اللبناني عاش مئة عام، نعم، لكنه عاش أيضاً مئة عام من التعطيل المستمر. كم مرة جرى تجاوز مبدأ فصل السلطات؟ كم مرة أُفرغت المؤسسات من دورها؟ كم مرة علّقت الحياة الدستورية بفعل السلاح أو الوصاية أو التسويات الخارجية؟ وكم مرة تحول النص

الدستوري إلى مجرد واجهة شكلية فيما القرار الحقيقي يُتخذ خارج الدولة؟

المشكلة في لبنان لم تكن غياب الدستور، بل غياب الالتزام به. فالدساتير لا تحمي نفسها بنفسها، بل تحتاج إلى ثقافة سياسية تؤمن بالدولة، وإلى طبقة حاكمة ترى في المؤسسات مرجعية نهائية لا مجرد أدوات ظرفية. وهنا تكمن المعضلة اللبنانية الكبرى: وجود نص متقدّم نسبياً، يقابله انهيار مزمن في الممارسة السياسية.

ورغم ذلك، فإن مجرد بقاء فكرة الدستور حية طوال قرن كامل يحمل دلالة عميقة. ففي منطقة غالباً ما انتصرت فيها القوة على القانون، بقي لبنان، ولو بصعوبة، متمسكاً بفكرة الشرعية الدستورية. حتى القوى التي انقلبت على الدولة أو عطلت المؤسسات كانت دائماً تحاول تبرير طروحاتها بلغة دستورية، لأن الشرعية في الوعي اللبناني بقيت مرتبطة بالدستور، لا بالقوة المجردة فقط.

إن المقارنة بين لبنان ومحيطه لا تعني الادّعاء بأن التجربة اللبنانية ناجحة بالكامل. على العكس، فلبنان يعيش اليوم واحدة من أخطر أزماته السياسية والاقتصادية والمؤسّساتية منذ تأسيسه. لكن الفرق أن اللبنانيين، عند كل انهيار، يعودون إلى السؤال الدستوري: كيف ننتخب رئيساً؟ كيف نعيد انتظام المؤسسات؟ كيف نحمي صلاحيات الدولة؟ كيف نطبّق الدستور؟ بينما في دول كثيرة أخرى، لا يكون النقاش حول تطبيق الدستور، بل

القرن الثاني لن يتحدد بما كُتِب عام ١٩٢٦، بل بما إذا كان اللبنانيون مستعدين أخيرًا للانتقال من ثقافة التسوية المؤقتة إلى ثقافة الدولة الدائمة.

وربما تكون هذه هي المفارقة اللبنانية الكبرى: بلد صغير، مُنْهَك بالأزمات، لكنه لا يزال يحتفظ بأقدم تقليد دستوري مستمر في المنطقة. وهذا ليس إنجاز السلطة، بل إنجاز فكرة لبنان نفسها؛ فكرة أن الدولة، مهما ضعفت، تبقى أقوى من الفراغ، وأن الدستور، مهما انْتَهَكَ، يبقى آخر ما يمنع السقوط الكامل في منطق الغلبة والفوضى.

الدستور، بل كيف نعيد إليه معناه الحقيقي. فالنصوص وحدها لا تبني دولة، إذا كانت السلطة الفعلية خارج المؤسسات. والدساتير لا تصبح قوية بطول عمرها فقط، بل بقدرتها على إنتاج دولة عادلة وفاعلة وقادرة على حماية مواطنيها.

المثوية الأولى للدستور اللبناني يجب أن تكون مناسبة لإعادة طرح السؤال الأساسي: هل يريد اللبنانيون فعلًا دولة دستورية، أم أنهم لا يزالون أسرى الطوائف والمحاور والسلاح والتوازنات الخارجية؟ لأن مستقبل الدستور في

حول مَنْ يملك القوة لكتابة دستور جديد بالكامل.

وهنا تظهر القيمة الرمزية والسياسية لمثوية الدستور اللبناني. إنها ليست مجرد ذكرى قانونية، بل شهادة على صمود فكرة الدولة، رغم كل محاولات تقويضها. فالدستور اللبناني نجا من الاحتلال والحروب والانقسامات والاعتداءات والوصايا، لأنه يعكس، بطريقة أو بأخرى، حاجة اللبنانيين الدائمة إلى إطار ينظّم العيش المشترك، حتى عندما يفشلون في احترام هذا الإطار.

بعد مئة عام، لم يعد السؤال فقط كيف نحافظ على

الحرب على الذاكرة تقول: نريد اقتلاعكم

منى فياض



مرتبطة بالمكان: بالحجر، بالمقام والقبر، بالدرج والحي، وبالأسماء التي تتكرر جيلاً بعد جيل. ولذلك، فإن تدمير المكان هو في جوهره تدمير للذاكرة.

التاريخ يعلمنا أن الشعوب التي تشعر بعدم الاستقرار في علاقتها بالأرض، كما هي حال الإسرائيليين في أرض فلسطين المحتلة، تميل إلى إعادة تشكيل المكان بما يتناسب مع روايتها الخاصة. ليس فقط عبر البناء، بل عبر المحو خصوصًا. فإزالة آثار الآخرين ليست عملاً عشوائيًا، بل جزء من صراع على السردية: مَنْ كان هنا؟ وَمَنْ له الحق في أن يقول «هذه أرضي»؟

نحن أمام نمط واضح من العنف يتجاوز الحرب إلى ما هو أعمق: اعتداء على الإنسان، وعلى ذاكرته، وعلى القيم التي تجعل من العيش المشترك ممكنًا. إننا أمام انهيار أخلاقي يُعيد تعريف العلاقة مع الآخر على أساس القوة والعنف وحدهما.

إن استهداف الأماكن المدنية، يُعدّ خرقًا واضحًا لمبادئ القانون الدولي الإنساني. فحين تُهدم وتدمر الممتلكات الثقافية والدينية، لا يمكن أن تُصنّف إلا ضمن انتهاكات جسيمة، ترقى إلى جريمة حرب وفق المعايير المعتمدة دوليًا.

ثم تأتي وقائع النهب التي تحدثت عنها وسائل إعلام إسرائيلية: جنود يدخلون البيوت ويخرجون بمقتنيات شخصية، بمجوهرات، وحتى بصور عائلية. هذا الفعل ليس تفصيلًا.

أي انحدار أخلاقي هذا الذي يجعل صورة عائلة، أو

فهل يمكن لمن يعرف كل هذا عن قوة وأهمية الذاكرة، أن يجهل ما يعنيه تدميرها عند الآخرين؟

إذا كانت الذاكرة هي ما يمنح الإنسان اسمه، وتاريخه، وحقه في أن يقول «كنت هنا»، فإن محوها هو الطريق الأقصر لتحويله إلى رقم، من قِبل مَنْ حارب من أجل تحويل الضحايا من أرقام إلى أسماء.

إذن إن استهداف القرى والبلدات في جنوب لبنان ليس مجرد عمل عسكري عابر أو مجرد حرب، ولا يمكن اختزاله بلغة الأرقام: عدد المباني المهتمة، أو كلفة الخسائر. ما يحدث أعمق من ذلك بكثير. نحن أمام محاولة منظمة لضرب ما هو أثمن من الحجر: الذاكرة.

فحين يُسوَّى الجامع الكبير أو البيوت التراثية بالأرض وحتى المقابر، فالمقصود ليس فقط إزالة معالم، بل محو الشاهد. هذا ليس دمارًا عشوائيًا. هو اعتداء ممنهج على الحياة نفسها: على البيوت، على المدارس، على المساجد، على الاسواق، وعلى كل ما يشهد أن بشرًا عاشوا هنا وأحبوا وتعلّموا وبنوا معنى لوجودهم ودُفِنوا أيضًا.

إنه فعل اقتلاع مُعلن: اقتلاع البشر من أمكنتهم، واقتلاع الأمكنة من ذاكرتها.

إنها عملية محو للسيرة الجماعية: لأجيال عاشت وتعلّمت، لأصوات طلاب، لمعلمين حملوا رسالة، وتاريخ محلي تشكّل بصمت عبر عقود وقرون. وحين يُدمّر جامع أو بيت تراثي، فإن الخسارة لا تُقاس بالإسمنت، بل بما كان يخزنه من تاريخ ومعنى وانتماء.

الذاكرة، على عكس ما يُعتقد، ليست فكرة مجردة. هي

عندما كنت أذهب إلى كندا، كانت تستفزني الدعاية الإسرائيلية التي تُصوّر الفلافل والتبولة والحمص بالطحينة على أنها من التراث الإسرائيلي التقليدي، لأن ذلك يُعدّ استيلاءً على تراث الطهو الذي تميّز به بلاد الشام منذ قرون. ولم يكن الأمر مجرد سطو على تراث، بل على هوية وذاكرة.

ليس هناك شعب في التاريخ استثمر في الذاكرة كما فعل اليهود بعد الهولوكوست. بنوا واحدة من أقوى منظومات حفظ الذاكرة في العالم. جعلوا من الذاكرة منظومة كاملة: مادية، تربوية وقانونية، بحيث لا تُمحى. لقد وثّقوا المقتنيات الشخصية في متاحف، حيث جُمعت آلاف الأغراض التي كانت بحوزة الضحايا:

الأحذية، الحقائب التي كُتبت عليها أسماء أصحابها، النظارات، الشعر الذي قُص من شعر رأس السجناء، الملابس وأدوات شخصية صغيرة (أمشاط، ساعات، خواتم)؛ وذلك لإثبات أن الضحايا كانوا أفرادًا حقيقيين، وليس مجرد أرقام.

رجعوا إلى الأرشيف والوثائق من سجلات النقل بالقطارات، لوائح الأسماء، ووثائق رسمية نازية، ورسائل ويوميات... وذلك لتحويل الذاكرة إلى دليل قانوني وتاريخي لا يمكن إنكاره. كما حافظوا على أماكن الجريمة وأقاموا النصب التذكارية وسجلوا شهادات الناجين بالصوت والصورة. أدخلوا كل ذلك في المناهج التعليمية، وأنتجوا أفلامًا وأدبًا. حوّلوا الذاكرة إلى تجربة شعورية وثقافية، وحموها بالقانون وليس بالعاطفة.

صعب الترميم، لكنها أيضًا لا تختفي بالكامل. تبقى في الناس، في اللغة، في الحنين وفي إعادة البناء نفسها. المشكلة ليست فقط في ما يُهدم، بل في كيف نردّ نحن. تكرار العبارات الجاهزة مثل «سنعيد البناء أفضل مما كان» لا يكفي، بل قد يكون شكلاً من أشكال الهروب. إعادة البناء الحقيقية تبدأ من الاعتراف بالخسارة: هناك كُسر حقيقي، وهناك ما لا يمكن ترميمه بالكامل، وبأن شيئاً لا يُعوّض قد فُقد.

لذلك ما يحتاجه الجنوب اليوم ليس فقط إعادة إعمار، بل حماية ذاكرته: توثيق ما دُمّر وتوثيق الانتهاكات، حفظ الأسماء والأدلة، وإعادة رسم الخرائط وتثبيت الحقوق قانونيًا، وصون القصص وملاحقة المسؤولين ضمن الأطر والقوانين الدولية.

لأن المعركة، في النهاية، ليست فقط على الأرض، بل على معنى هذه الأرض.

ومن ينجح في حماية ذاكرته، ينجح في البقاء.

طويل الأمد للحقوق، لا يقل خطورة عن القصف نفسه. ويتحول التدمير إلى مشكلة قانونية مستقبلية: مَنْ يملك ماذا؟ وأين تبدأ الملكية وأين تنتهي؟ إنه تقويض ومحو للحقوق المدنية وللملكية الخاصة، وكأن الحرب التي يشنها الاسرائيليون لا تكتفي بالدمار الفوري، بل تمتد لتزرع نزاعات طويلة الأمد داخل المجتمع نفسه.

تحول استهداف الذاكرة الى نمط يتكرر: استهداف البنية المدنية، وتدمير واسع النطاق لا تبرره ضرورة عسكرية واضحة، ونهب ممنهج، فإننا لا نتحدث فقط عن تجاوزات، بل عن أفعال تدخل ضمن إطار الجرائم ضد الإنسانية. وهنا لا تعود المسألة تقنية أو قانونية فقط، بل أخلاقية أيضًا. لأن القيم التي يفترض أن تضبط سلوك الحرب - حتى في أقصى ظروفها - تنهار عندما يُصبح المدني، وذاكرته، وممتلكاته، هدفًا مشروعًا.

لكن هذه المحاولات تصطدم بحقيقة أساسية: الذاكرة لا تُمحى بسهولة. يمكن كسر الحجر، لكن من الصعب اقتلاع المعنى. صحيح أن الذاكرة مثل الزجاج، صدعها

غطاء سرير، أو ذكرى خاصة، غنيمة حرب؟ نحن هنا لا نتحدث عن تجاوزات فردية، بل عن سلوك يكشف ذهنية: التعامل مع المكان كفرغ، ومع أهله كأنهم لم يكونوا. يسمى القانون هذا الفعل «النهب» (Pillage)، وهو محظور بشكل صريح ويُعدّ جريمة حرب بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف. لأنه لا يتعلق فقط بالممتلكات، بل بانتهاك كرامة المدنيين وحقوقهم الأساسية.

الصورة العائلية ليست غرضًا يُسرق، إنها وثيقة هوية. سرقته ليست فعلًا ماديًا فقط، بل اعتداء على الحياة الخاصة، وهو ما يتقاطع أيضًا مع انتهاك الحق في الكرامة الإنسانية.

الرسالة هنا تقول: لا نريد فقط أرضكم، بل نريد محو آثاركم عليها.

ثم تأتي الضربة الأكثر خطورة: ضياع الحدود العقارية، واختفاء المعالم، والمساس بسجلات الملكية جراء تدمير الوثائق والسجلات العقارية. هنا يتحول الدمار إلى تهديد

وطن يأكل أبناءه، بعلبك الهرمل... ساحة العزاء المفتوحة

علي الضيقة



على الحائط، وعن ذنب الأمهات اللواتي جفّت دموعهن وهن ينظرن إلى مقاعد فارغة لن تمتلئ أبدًا.

إنها صرخة وجدانية تخرج من أعماق المعاناة، صرخة تهزّ الضمائر النائمة وتطالب بوقف هذا المسار الانتحاري. فالبقاع ليس مجرد خزان للمقاتلين بل أرض للحياة والكرامة والعيش الكريم، ومن حق أبنائه أن يحلموا بمستقبل لا ينتهي في كفن، ومن حق أطفاله أن يكبروا في ظل آبائهم لا في ظل صورههم.

كفى هدرًا لهذه الدماء الطاهرة وكفى متاجرة بمشاعر الناس وأوجاعهم. فالحزن الذي يسكن بيوتنا اليوم أكبر من أن تصفه الكلمات والوجع الذي يعصر القلوب أعمق من كل الشعارات. إننا نشيخ قطعًا من أرواحنا، ونواري في الثرى أحلامًا كان يُفترض أن تبني وطنًا لا أن تُهدم في سبيل مساندة لا تجلب سوى المزيد من الموت واليتم والخراب. فهل مَنْ يسمع؟ وهل مَنْ يدرك أن خلف كل جنازة وطنًا ينزف وأمة تُذبح من الوريد إلى الوريد في محراب الطاعة العمياء؟!

الجبال وترعى يتامى لا ذنب لهم سوى أن والدهم كان جنديًا في معركة «الإسناد».

وهناك آباء وأمهات شابت شعورهم قبل الأوان وهم يوارون في الثرى مَنْ كان يُفترض أن يُواريههم في خريف العمر. فأى وجع هذا الذي يسكن قرانا؟! وأي ضمير لا يهتزّ أمام صرخات الثكالى وأنين اليتامى؟! إنها مأساة تتكرر فصولها كل يوم حيث تتحول بعلبك - الهرمل إلى ساحة عزاء مفتوح وإلى خزان لا ينضب من الدماء التي تُراق في سبيل أجندات إقليمية لا تلتفت إلى حجم الفجيعة التي تتركها خلفها.

فإلى متى سيظل هذا النزيف مستمرًا؟ وإلى متى سنبقى نشيخ الورود تلو الورود لخدمة مصالح غريبة عن أوجاعنا اليومية وعن حاجتنا للأمان والاستقرار؟ إن القلب لينفطر حين نرى تلك الوجوه الشابة وهي تُحمل على الأكتاف مغلفة برايات الصمت بينما تضجّ البيوت بالعويل المكتوم وبالأسئلة التي لا يجرؤ أحد على الجهر بها. أسئلة عن جدوى هذا الثمن الباهظ وعن ذنب هؤلاء الأطفال الذين سيكبرون وهم لا يعرفون عن آبائهم سوى صورة جامدة

إنها الجنائز التي لا تنتهي والمواكب التي تشقّ صمت البقاع لتزرع في ترابه غصة لا تُمحى. تمتد الطريق من بعلبك إلى الهرمل كشريط من الوجع المعلق فوق هامات الجبال، هناك حيث يسير الموت متبخرًا ببدلته المرقطة، يخطف شبابنا الذين ما زالوا في عمر الورد ويقتلعهم من أحضان أمهاتهم ومن بين يدي أطفالهم ليُعيدهم إلينا جثامين باردة وصورًا تُعلّق على الجدران الصامتة. وفي كل يوم نفتح فيه أعيننا نجد القائمة تطول والأسماء تتزاحم والدموع تجفّ في المآقي من فرط هؤل المشهد.

شباب في ربيع العمر كان الأجدر بهم أن يزرعوا الأرض حبًا وحياة، أصبحوا اليوم وقودًا لمعارك لا تنتهي وقرابين تُقدّم على مذبح سياسات عابرة للحدود، تدفع ثمنها البيوت البقاعية من لحمها الحي ومن مستقبل أبنائها. خُلف كل شهيد قصة تُدمي القلوب وطفل لا يزال ينتظر على عتبة الدار عودة أبيه حاملًا له قطعة حلوى أو يحضنه بحنان، وأرملة شابة وجدت نفسها فجأة تواجه غدر الزمان ووحشة الفقد وهي في مقتبل العمر تحمل على كتفها حمل

الهجرة عندما تصبح مشروع النجاة الوحيد...

طارق عزت دندنش



والمصانع والمؤسسات، أصبحت في المطارات والسفارات وصفوف الانتظار للهجرة.

لبنان لا ينقصه الشباب، بل ينقصه مَنْ يحمي هذا الشباب من اليأس. فالدول التي تخسر أبناءها المتعلمين والمنتجين تخسر مستقبلها تدريجيًا، لأن الثروة الحقيقية لأي وطن ليست النفط ولا المال، بل الإنسان.

ويبقى السؤال المؤلم: هل يأتي يوم يعود فيه الشباب إلى وطن يشعرهم أنهم مواطنون لا مجرد أرقام مهملة في دولة تتأكلها الأزمات؟

فقدوا الثقة بإمكانية قيام دولة تؤمن الحد الأدنى من الكرامة والاستقرار.

الأخطر أن هذا النزيف لا يترك أثرًا اقتصاديًا فقط، بل يضرب الهوية الوطنية والانتماء. فعندما يشعر الشاب أن الغربة أرحم من وطنه، فهذه ليست أزمة فرد، بل أزمة وطن بأكمله. الأوطان لا تُبنى بالشعارات والخطابات، بل ببناء دولة قانون ومؤسسات تمنح أبناءها الأمان وفرصة الحياة الكريمة.

وفي المقابل، تستمر الصراعات السياسية والطائفية وكأن البلد بخير، فيما الجيل الشاب يدفع الثمن من عمره ومستقبله. بدل أن تكون طاقات الشباب في الجامعات

لم تعد الهجرة في لبنان مجرد خيار لتحسين الوضع المعيشي، بل أصبحت عند كثير من الشباب مشروع نجاة وهروب من واقع يزداد قسوة يومًا بعد يوم. شباب يحملون الشهادات والطموحات، لكنهم يصطدمون بدولة عاجزة، واقتصاد منهار، وطبقة سياسية ما زالت تعيش خارج معاناة الناس، وكأن الوطن لم يعد يتسع لأحلام أبنائه.

المؤلم أن لبنان لا يخسر فقط أعدادًا من شبابه، بل يخسر العقول والكفاءات والطاقة التي كان يمكن أن تبني مستقبل البلد. الطبيب، المهندس، الأستاذ، الحرفي وحتى العامل البسيط، جميعهم باتوا يفكرون بالرحيل لأنهم

الجنوب... حين تغدو الذاكرة وطنًا من حجرٍ وروح

أكرم محمود



بيادر العشق وعناقيد الضوء

تلك القرى التي كانت تتلأأ أضواؤها في سفوح الجنوب مثل حبّات عناقيد العنب، لم تكن مجرد تجمعات سكنية، بل كانت «مسارح» لقصص العشق البسيطة والأحلام

الذي بنيتموه حجرًا حجرًا، وسقيتم أساساته بمرارة التبغ وعرق الجبين وسنوات طويلة من الحرمان. هي حكاية أجيالٍ جبلت أعمارها في التراب لتصنع بيتًا، وحياءً، وأمانًا.

ما أصعب أن تستيقظ الذاكرة على مشهدٍ قرىٍ كاملةٍ سوّيت بالأرض، وكأنَّ يدًا غريبةً امتدّت لتمحو هوية المكان وتغتصب ملامح العمران. لم تكن تلك الجدران التي سقطت مجرد سواتر إسمنتية، بل كانت الملاذ الدافئ

نحن أمام محاولة لـ«كيّ الذاكرة» ومحو إرث إنساني لن تتوارثه الأجيال القادمة إذا سكتنا. إن مشهد القرى الممسوحة مرعبٌ لا تتحمله المشاعر، والخشية من أن الجنوب «لن يعود كما كان» هي خشيةٌ مشروعة على تلك «النكهة» الفريدة التي ضاعت.

ولكن، يبقى الرهان على الإنسان الجنوبي الذي بنى من اللاشيء حضارةً من الكرامة. إن العودة ليست مجرد سكن، بل هي فعل مقاومة بالبناء. العودة تعني أن يُبنى الحجر وتُبنى معه الذاكرة، أن يُحكى للأحفاد عن مكان كل بيدر، وعن رائحة كل دكان، وعن صدى كل زغرودة في عرسٍ قديم.

الأمل يبقى معقوداً على سواعدٍ اعتادت العطاء؛ ليعود الأبناء، وتعود الدوالي لتُظلل العتبات، وتعود المنجيرة لتعزف لحن البقاء... لأن الأرض التي جُبلت بعرق الجبين، لا يمكن لآلة دمار أن تمحو رائحة أهلها منها.

ومدّخرات المغتربين الذين طحنهم الشوق في بلاد الغربة، بقيت القرية وفيّةً لروحها القديمة.

الأسواق... نبض القلوب المُداور

مَنْ ينسى تلك الأسواق الأسبوعية؟ سوق الثلاثاء، سوق الجمعة، وغيرهما من الأسواق التي كانت تدور بين القرى مُداورةً، كأنها نبضٌ ينتقل من جسد إلى آخر. هناك، كان التجار الصغار يفتشون الأرض مع بضائعهم، والناس يلتقون ليتبادلوا الأخبار قبل السُّلح. كانت الأسواق «عيداً» مصغراً ينتظره الأطفال والكبار، ومساحةً للقاء العابر للقرى، قبل أن يعود الجميع مع غسق المساء إلى بيوتهم، محمّلين بالرزق وبحكايا جديدة.

الكارثة... ونبض الانبعاث

المؤلم اليوم، أننا أمام كارثة إنسانية تتجاوز هدم الحجر؛

المتواضعة. هناك، فوق البيادر التي غابت ملامحها اليوم، كبرت أحلام الشباب في تأسيس عائلة، وفي إنجاب جيلٍ يحمل الفرح لجيلٍ قادم. كانت الأرض هي المرَبّي، وكانت المواسم هي التقويم الحقيقي للحياة؛ حيث الكد والتعب لا يمنعان حلقة دبكة تهتز الأرض تحت أقدامها، ولا يُسكّتان صوت «المنجيرة» الذي كان ينسلّ من بين القصب ليعبر عن وجع الأرض وعنفوان أهلها.

أصالة «قوت اليوم» وعنفوان الفلاح

في تلك البيوت، عاش فلاحون بسطاء، ملكوا «القليل» من المادة لكنهم حازوا «الكثير» من السعادة. كانت البركة تحلّ مع جمع البيض الصباحي، وحلب «المعزاية» أو البقرة، وصناعة القوت كل يوم بيومه. كان للأكل طعم الأصالة، وللخبز رائحة الأرض، وللحياة استقلالاً حقيقي ينبع من يدٍ لا تمتدّ إلّا لزرع أو حصاد. ورغم دخول التمدّن، وارتفاع البيوت الجميلة المشيدة بـ«دم القلب»

لقاء اللبنانيين الشيعة في «سنويته الأولى»: التمسك بالهوية الوطنية ورفض خيارات «الثنائي المسلح» التي تدفع ببلبنان واللبنانيين نحو العزلة والخسائر، وحل المسألة الشيعية لا يكون إلا من خلال تحرك عابر للطوائف بثقل شيعي



المزيد من العزلة والخسائر.

وشدد رئيس ائتلاف الديمقراطيين اللبنانيين جاد الأخوي في كلمته على أن حل المسألة الشيعية لا يمكن حلها من داخل الطائفة بل من خلال تحرك عابر للطوائف بثقل شيعي، وهذا ما يتم العمل عليه لإطلاقه في أقرب وقت ممكن.

وفي ختام المؤتمر، توجه «لقاء اللبنانيين الشيعة» بالشكر إلى جميع الحاضرين من إعلاميين وناشطين وأصدقاء اللقاء، مؤكداً أن السنة الأولى كانت محطة تأسيسية في مسار طويل من العمل الوطني المسؤول، وأن المرحلة المقبلة ستشهد إطلاق مبادرات ومشاريع جديدة تهدف إلى تعزيز حضور الصوت الشيعي الحر في الحياة الوطنية اللبنانية، وترسيخ قيم الدولة والسيادة والمواطنة.

الشيعية كانت وستبقى ركناً أساسياً في بناء الدولة اللبنانية، وأن استعادة القرار الوطني الحر وتعزيز مؤسسات الدولة يشكلان المدخل الحقيقي لحماية اللبنانيين وصون مستقبلهم.

وشدد اللقاء على التمسك بالهوية الوطنية، والعمل من أجل لبنان السيد الحر المستقل، داعياً إلى مقاربة التحديات الوطنية بروح المسؤولية والحكمة، بعيداً عن الشعارات والمزايدات التي أثبتت عجزها عن إنتاج الحلول، وعلى دعم نداء صور والنبطية وأمل أن تغطي هذه النداءات كل المناطق اللبنانية.

وكشف اللقاء أيضاً عن العمل على إطلاق منصة إلكترونية خلال الفترة المقبلة، تتيح التعبير عن الاعتراض على جرّ الطائفة الشيعية إلى الحروب والصراعات المدمرة، والتأكيد على هويتها اللبنانية، وتمسكها بالدولة ومؤسساتها، ورفضها للخيارات التي تدفع ببلبنان واللبنانيين نحو

عقد «لقاء اللبنانيين الشيعة» مؤتمراً صحفياً بمناسبة مرور عام على تأسيسه، بحضور شخصيات فكرية وإعلامية وناشطين وممثلين عن هيئات المجتمع المدني، إضافة إلى عدد من المهتمين بالشأن العام.

وشكّل المؤتمر مناسبة للتوقف عند حصيلة عام من العمل الوطني والمواقف التي اتخذها اللقاء دفاعاً عن دور الشيعة اللبنانيين في الدولة، وترسيخاً لمفاهيم المواطنة وسيادة القانون والشراكة الوطنية، رغم ما واجهه من حملات تخوين وضغوط وتحديات خلال مرحلة تُعد من أدق وأخطر المراحل التي يمر بها لبنان.

تحدث في المؤتمر الصحفي منسق عام اللقاء محمد الأمين، وأحد مؤسسيه الرئيسيين جاد الأخوي. وأكد المتحدثون أن «لقاء اللبنانيين الشيعة» لم يكن مبادرة ظرفية أو ردّ فعل على حدث سياسي عابر، بل مشروع وطني مستمر ينطلق من قناعة راسخة بأن الطائفة

ندوة «لقاء اللبنانيين الشيعة» حول «النكبات والاستقرار المرجو»: خلف رئيس الجمهورية والدولة اللبنانية في إدارة المفاوضات وإنقاذ الجنوب ولبنان



الأمين: على الدولة وقف تلزيم المناطق الشيعية للثنائي وإنهاء ممارساته القمعية

القانون بين الحماية والقمع، واعتبرت أن القمع القانوني لا يأتي دائماً بشكل واضح أو ديكتاتوري فج، بل يمكن أن تأتي تحت عناوين تبدو «قانونية»، وضمن إجراءات تبدو «رسمية»، كما تضمنت الندوة قراءة في التحولات التي عاشها اللبنانيون الشيعة «من الهامش إلى قلب الدولة»، قدّمها السيد علي ترحيبي، حيث اغتير أن استشراف المستقبل اليوم يتطلب العبور من بوابة التنسيق السيادي، أي التعاون الرسمي والشفاف مع مؤسسات الدولة، لتحويل المآسي السابقة إلى ضمانة وطنية تمنع العودة للاقتتال، كما ناقش الدكتور بلال علامة ملف عودة النازحين وإعادة الإعمار، ودور الدولة والمجتمع في تحقيق الاستقرار المرجو. وأعتبر ان إعادة أبناء الجنوب إلى قراهم ليست مسألة إنسانية فحسب، بل قضية وطنية وسيادية بامتياز، أما إعادة الإعمار، فيجب أن تتم عبر الدولة.

وملاحظات طالت وتطال المعارضين اللبنانيين الشيعة، وأكد أن اللقاء لم ولن يسكت عن قمعهم، ولن يترك أي سبيل للوقوف في وجه ما يقوم به «الثنائي» من تسخير لأجهزة ومؤسسات الدولة لقمع أصحاب الرأي والأصوات الحرة في الساحة الشيعية، ودعا جميع الأحرار والسياديين في البلد للوقوف معهم في الدفاع عن حرية التعبير، داعياً الدولة إلى الوقوف في وجه هذه الممارسات ووقف تلزيم المناطق الشيعية للثنائي، ورفع الوصاية عن الجنوب والبقاع وبلبك والضاحية.

فيما شددت مقدمة الندوة وعضو اللقاء زينب سعد على أهمية عودة «الشيعة» إلى الدولة، وعودة الدولة إليهم بوصفها إطار الحماية والكرامة والحقوق، لا بوصفها خصماً أو غائباً أو وعداً مؤجلاً، وأكدت أن مصلحة الناس فوق الشعارات، ومصلحة «لبنان وبس» فوق الحسابات الفئوية. وقدّمت الأستاذة حنان جواد مداخلة بعنوان «في الحقوق وحماية الرأي الحر»، تناولت فيها حدود

أقام «لقاء اللبنانيين الشيعة»، بدعم من جمعية «أمم للتوثيق والأبحاث»، ندوة بعنوان «اللبنانيون الشيعة بين النكبات والاستقرار المرجو»، بمشاركة نخبة من السياسيين والباحثين والناشطين والإعلاميين والمتخصصين في الشأن العام.

افتُتحت الندوة بالنشيد الوطني والوقوف دقيقة صمت على المآسي الذي تصيب لبنان عامة والجنوب خاصة، تبعها كلمة افتتاحية لمنسق عام «لقاء اللبنانيين الشيعة» محمد الأمين، الذي أكد الوقوف خلف رئيس الجمهورية والدولة اللبنانية في إدارة المفاوضات، والتمسك بقرارات الحكومة اللبنانية بحصرية السلاح بيد الدولة، واعتبر الأمين أن مشكلة السلاح ليست جغرافية، وخلو منطقة منه لا يشكّل حلاً ما لم يكن السلاح محصوراً بيد الدولة على كامل الأراضي اللبنانية، وتطرق إلى دور المعارضة ذات الخيار الوطني في الساحة الشيعية، باعتبارها مساراً لم ينقطع رغم ما تعرّضت له من قمع وتهجير وإقصاء

جولة في رُكام الحُلم: عندما تَهْرول زلزلة القرية نحو الغياب

أكرم محمود

الأشواق. تتوسّل إلى عينيك أن تتوقف عن رُصد الدمار، لكن الذاكرة تأبى إلا أن تُحيي الموتى: «هذا البيت أعرفه، هنا سهرنا حتى الفجر وغرّنا الضحكات. وهذه الطريق شهدت خطواتي الأولى في الحب... وتحت تلك الشجرة، توارينا يوماً عن عيون الناس لتبادل وعوداً ظننا أنها أبدية». كل زاوية لها نكهة، وكل حجر له قصة، والرماد الذي يغطي المكان ليس إلا غبار سنين سُرقت من أعمارنا.

بصِيحات الأطفال وسلام العابرين، صار الآن صامتاً إلا من نحيب الريح. ما زالت رائحة الحرائق عابقة، تلتصق بالثياب وبالرئين، كأنها ترفض أن تغادر المكان. الشوارع خالية من الحياة، لا يكسر وحشتها إلا قطط جائعة تموء بكسرة، أو كلاب شاردة تبحث في الركام عما يسدّ رمقها، وكأنها حراس الوفاء الأخير في زمن الهجر.

انقباض الصدر وانفجار العواطف

مع ملامح أول مبنى في القرية، يبدأ الصدر بالانقباض. يرتسم أمامك مشهد سُريالي؛ بيوت مدمّرة تبدو كأنها وجوه بشرية صرخت ثم تجمّدت. هنا يختلط الرعب بالحزن، لكن من عمق هذا الركام، تنفجر كتلة من

تحت وطأة الحنين، لا تعود المسافات تُقاس بالكيلومترات، بل بنبضات القلب التي تتسارع كلما اقتربت السيارة من حدود الذاكرة. الرحلة إلى القرية اليوم ليست نزهة، بل هي اقتحام لمنطقة محرّمة، مهمة محفوفة بالمخاطر حيث يختلط فيها هدير المحرك بصوت الأنفاس المتهدّجة. تمرّ بالقرى المجاورة سريعاً، لا تنظر جانباً، فكل تأخير هو استدراج لحادث مفاجئ قد يقطع حبل الوصل قبل التمام.

رائحة الحرب وصمت الشوارع

تتعثّر السيارة بحجارة تناثرت كأشلاء من جدران كانت يوماً تستر عائلات وتُخفي أسراراً. الطريق الذي كان يضيّج

الزلازلة... الشاهدة والهاربة

وعندما تصل إلى البيت، يرتجف الوجود. هنا البيت الذي تعبت في بنائه، ذاك الحلم الذي بنّيته «بحصّة بحصّة»



ومن الزنلختة. لم تكن رحلة واقعية بالمعنى المادي، بل كانت حُلماً زارني في ليل الغربة القسري. لكنني عشته بكل خفقة، وبكل دمعة، وبكل شعرة اهتزت في جسدي. فالمكان في قلوبنا لا يسقط بالمتفجرات، والبيت الذي بَنيناه بوجداننا يبقى قائماً، ينتظرنا لننفذ عنه غبار الحرب ونُعيد نبض الحياة إلى عروقه.

هي لحظات من الوجد الصافي، تساؤلات حارقة تخنق الحنجرة: متى العودة الحقيقية؟ متى أسكن روحي الضائعة التي ترفض أن تغادر غبار الحرب؟

خاتمة الحلم

تنتهي الرحلة، أفتح عيني لأجد نفسي بعيداً من الركام

وشيدته حجراً حجراً، على مرّ السنين وصبر الأيام، تراه الآن واقفاً بكرامة جريحة. في تلك اللحظة، شعرت بأن شجرة «الزنلختة» العتيقة لم تعد ثابتة في الأرض، بل بدت وكأنها تهوّل ناحيتي، تفتح أغصانها لتعانقني. لا أدري أهو قلبي الذي هوّل نحوها، أم أن الشجر يمتلك قلوباً تشعر باليتم حين يغيب أصحابها؟

أنا أنثى... جنوبية

علي خليل ترحيني



تقودهم أنثى، لكن صوتي القوي والواعي فرض احترامه، فصار يصل صداه حتى القرى المجاورة.

كانت أيامي مزيجاً من العمل والكرامة؛ أساعد جدتي في رعي الماشية، وأحلب الأنعام وأصنع الألبان والأجبان من حليبها، وأروّض الصعاب بابتسامة الواثق. وعندما بلغت السابعة عشرة، أصرت نسوة الضيعة على زواجي من ابن عمي، فوافقت، مجاملةً لروح العائلة، لكنني لم أجد في ذلك الزواج السكينة، وانتابني اكتئاب داخلي وعزلة. عدت إلى الضيعة لأستعيد ذاتي وعافيتي، وهناك بدأت رحلة الوعي والمواجهة الفكرية. التقيت بالشيخ الذي جاء لخدمة البلدة، ودارت بيننا نقاشات عميقة حول حقوق المرأة والمساواة. كنت أحاججه بالحجة والعقل

نشأت في رحاب الضيعة، حيث مزيجٌ من النار والخوف والذكاء والتمرد والحياء. عشت تفاصيل الطبيعة؛ أصبح في أشعة الصباح مع الفراشات والسنونو، وأتسابق مع الحساسين وشحرور الوادي على ظهر حمار جدي. كنت أستمع إلى أصوات الحياة والمقاومة، من تراويل القرآن الكريم إلى «صوت الشرق» و«صوت العرب» من خلال المذياع الذي يسرد أحداث العالم، فتعلّمت كيف أستلهم من الطبيعة لغتي ومن الأصالة هويتي. لم أبلغ الحلم حتى صرت الصوت الذي يصدح بالمعرفة والوعي، الفتاة الوحيدة التي تجيد قراءة الحروف والآيات في القرية. وحين كان عمي الشيخ يترك طلابه، كان يومئ إليّ لأمسك قضيب الرمان وأخذ مكانه، لأدير دفعة التعليم وأصحح القراءة لأبناء البلدة الذين لم يعتادوا في البداية أن

في أعماق الأرض التي تتنفس التاريخ والكرامة، تنبت قصة الروح التي تجسّد العزيمة والمواطنة. أنا أنثى جنوبية، وُلدت من رحم المعاناة وتحت سماء تضيء بنجوم القذائف التي تُلهب الأفق، لتكون تلك اللحظة بداية لملحمة من الصمود. في تلك الليلة، كانت والدتي تتخبط في المخاض تحت وطأة الخوف، وكانت الداية تحاول الوصول إليها متسلّلة عبر العتمة وأسوار الضيعة الحجرية، دون أن يقدر الأهل على إشعال النار لتسخين الماء خشية أن تكشف الدخان عين الرقيب المتربّص. في ساعات الفجر الأولى، وبينما كانت صرختي الأولى تعلن مجيئي إلى الحياة، كانت شظية طائشة تخطف روح أمي، لتتركني طفلة في بيت جدي وجدتي وخالتي التي احتضنتني كأم ثانية، وعلمتني كيف تكون التضحية.

الحرّة التي ترفض القيود. إنها تجسّد المعنى العميق للمواطنة الصالحة التي لا تعرف الانكسار، بل تستمد من الألم قوة، ومن المعرفة منارة، ومن الأصالة جذورًا راسخة. هي التي علّمتنا أن العطاء لا ينضب، وأن الكلمات الطيبة والمبادرات الصادقة والشُّجاعة هي الجسر الذي ينقلنا نحو غدٍ أكثر إشراقًا، حيث تتكامل القيم وتسمو الروح في فضاءات مفتوحة لا تحدّها أطر ولا تقيدها المعايير الضيقة، بل تبقى مفتوحة على آفاق لامتناهية من المعرفة والمحبة.

الأصيلة، وأواجه التحديات بالكلمة الطيبة والعمل الصالح، دون أن أتقيد بقوالب محدّدة. لقد أثبتُّ أن البناء يبدأ من وعينا ومن أصالتنا، وأن المرأة هي صانعة الأجيال وحارسة القيم.

وهكذا، تظلُّ أمثال هكذا أنثى في مسيرتها، رمزًا للروح التي لا تنطفئ، إذ تعكس بتجربتها ملحمة التحدي والوعي. إنها تمثّل تلك القوة الكامنة في أعماق الأرض، والتي تتجاوز حدود الزمان والمكان لتغدو صوتًا للإنسانية جمعاء. في كل زاوية من قريتها وفي كل عتبة تزيّنها، تزرع بذور الأمل والجمال، مؤكدة أن النور ينبع من الروح

والنص القرآني، لأبيّن له أن الإنسانية تتكامل في الحقوق والواجبات، وكنت أجييه دائمًا بحكمة بالغة لقائلة: لأنني أنثى.

انطلقت من قريتي لأصحح المفاهيم وأكسر القيود. لأنني أنثى، حرّضت على رفض الاحتلال والدفاع عن الأرض والسيادة. ولأنني أنثى، دعوت الفتيات إلى التعلّم وعدم الاستكانة للضغوط الاجتماعية. لم أكتفِ بذلك، بل جعلت من قريتي لوحة فنية، أزرع الورود على العتبات والشرفات لتزهر الألفة والمحبة في كل زاوية. رُحّت أجوب القرى، أنشر الفكر النابع من الأرض ومن العادات

أيار ٢٠٢٦: هدنة تشبه الحرب...

تقرير

أيار ٢٠٢٦



المشاركة وتفاصيل الاشتباكات ونتائجها.

محور أحداث

شهد محور أحداثا، ليلة ١٩-٢٠ أيار، تحركًا بريًا إسرائيليًا من جهة رشاف باتجاه البلدة.

وبحسب بيانات «حزب الله»، استهدفت القوة الإسرائيلية عند المدخل الجنوبي لحداثا؛ كما أعلن الحزب استهداف أربع دبابات «ميركافا» في محيط البركة والملعب وطريق عيتا الجبل، قبل تراجع القوة باتجاه رشاف.

وعكست هذه الواقعة اتساع محاولات التقدم البري الإسرائيلي وانتقالها إلى بلدات جنوبية إضافية، بالتوازي مع صدور سلسلة من البيانات العملية عن الحزب.

دين وزوطر الشرقية ويحمر الشقيف

شهدت هذه المحاور، خلال الأيام الأخيرة من الشهر، محاولات تقدم إسرائيلية وعمليات تفجير ونسف، بالتزامن مع غارات كثيفة على صور والنبطية والزهراني وبلدات قضاء صيدا.

وفي المقابل، أصدر «حزب الله» بيانات قال فيها إنه استهدف قوات وآليات إسرائيلية في دين والغندورية ويحمر الشقيف وزوطر الشرقية، مستخدمًا الصواريخ والقذائف المدفعية والمسيّرات الانقضاضية والعبوات الناسفة.

وقدمت وسائل إعلام الحزب هذه الوقائع باعتبارها

بعيدة نسبيًا عن الحافة الحدودية، مثل صور والنبطية وحبوش وميفدون ودير الزهراني، لموجات متتابعة من الاستهداف.

واستهدفت سيارات ودراجات نارية ومبانٍ ومرافق مدنية وصحية، بالتوازي مع توجيه إنذارات بالإخلاء إلى بلدات جنوبية، وتهديد الضاحية الجنوبية لبيروت.

في المقابل، أعلن «حزب الله»، بصورة شبه يومية، تنفيذ عمليات ضد قوات ومواقع إسرائيلية في البياضة والقنطرة ودير سريان ورشاف والطيبة والناقورة والخيام وبنت جيل ومناطق أخرى.

وبرزت خلال هذه المرحلة مفارقة أساسية: كلما اتسع الحديث عن التهدة والمفاوضات، ازدادت كثافة العمليات الميدانية؛ ما جعل الهدنة أقرب إلى عنوان دبلوماسي لا ينعكس فعليًا على الأرض.

ثانيًا: التقدم البري الإسرائيلي

شهد أيار توسعًا في محاولات التقدم والتوغل الإسرائيلي داخل عدد من البلدات والمحاور الجنوبية، ترافق مع عمليات قصف ونسف وتجريف واستهداف للمباني والطرق.

وقدمت بيانات «حزب الله» عددًا من هذه التحركات بوصفها مواجهات برية أو محاولات تقدم جرى التصدي لها. إلا أن توصيفها باعتبارها «معارك» استند، في جانب مهم منه، إلى الرواية العملية التي نشرها الحزب، في ظل محدودية المعلومات المستقلة عن حجم القوات

على الرغم من استمرار الحديث عن هدنة وتمديد وقف الأعمال العدائية، لم يشهد أيار ٢٠٢٦ وقفًا فعليًا للنار؛ إذ تواصلت الغارات الإسرائيلية وعمليات القصف والنسف والتجريف والتوغل البري، فيما واصل «حزب الله» إصدار بيانات قال فيها إنه استهدف قوات وآليات ومواقع إسرائيلية.

واتسم الشهر بتزامن مسارين متناقضين: مسار تفاوضي تقوده مؤسسات الدولة اللبنانية برعاية أميركية، ومسار ميداني اتجه نحو مزيد من الاتساع والخطورة؛ وبينما كان لبنان يطالب بوقف الاعتداءات والانسحاب الإسرائيلي، امتدت العمليات البرية الإسرائيلية إلى محاور أحداثا وزوطر الشرقية ودين ومرتفعات الشقيف.

وانتهى الشهر من دون تثبيت وقف شامل لإطلاق النار، ومن دون انسحاب إسرائيلي، مع ارتفاع الكلفة البشرية واتساع الخلاف السياسي حول وسائل إنهاء الحرب ومستقبل السلاح.

أولًا: هدنة اسمية وعمليات عسكرية متواصلة

بدأ أيار فيما كانت الولايات المتحدة والجهات الراعية تتحدث عن استمرار وقف الأعمال العدائية، إلا أن الوقائع الميدانية أظهرت أن الهدنة بقيت إطارًا سياسيًا هشًا لم يمنع استمرار العمليات العسكرية.

تواصلت الغارات على قرى الجنوب والبقاع، وتكررت عمليات نسف المنازل والبنى التحتية والتجريف والتوغل داخل البلدات. كما تعرضت مدن وبلدات

كمائن ومواجهات حالت دون تثبيت القوات الإسرائيلية في بعض المواقع.

قلعة الشقيف

أعلنت إسرائيل توسيع عملياتها شمال نهر الليطاني والسيطرة على قلعة الشقيف، مع إعلان نيتها عدم الانسحاب منها في المرحلة القريبة، والتهديد باحتلال مزيد من الأراضي.

وحملت السيطرة الإسرائيلية المعلنة على القلعة دلالتين: دلالة عسكرية مرتبطة بموقعها المشرف على مساحات واسعة من الجنوب.

دلالة رمزية مرتبطة بتاريخها في الصراع اللبناني-الإسرائيلي.

في المقابل، أعلن «حزب الله» استهداف القوات الإسرائيلية في محيط القلعة، وقدمت وسائل إعلامه التقدم الإسرائيلي بوصفه جزءًا من مواجهة استنزاف واسعة.

وبذلك، انتهى الشهر مع توسع واضح في التقدم البري الإسرائيلي، تزامن مع عمليات أعلن «حزب الله» تنفيذها ضد القوات المتقدمة، من دون إمكان اعتماد رواية أي من الطرفين وحدها لتحديد النتائج النهائية لهذه العمليات.

ثالثًا: العمليات المعلنة وخطاب «حزب الله» العسكري

شهد أيار كثافة ملحوظة في البيانات العسكرية الصادرة عن «حزب الله»، التي تضمنت إعلانات عن استهداف قوات وآليات ومواقع إسرائيلية داخل الأراضي اللبنانية وفي شمال إسرائيل.

وشملت الأهداف، وفق بيانات الحزب، منصة لـ«القبة الحديدية»، وناقلات جند، ودبابة «ميركافا»، ومراكز قيادة وتجمعات عسكرية.

المسيرات الانقضاضية

كان الإعلان المتكرر عن استخدام «المحلقات الانقضاضية» و«محلقات أبابيل» و«أسراب المسيرات» من أبرز سمات الخطاب العملياتي للحزب خلال الشهر. وقدمت وسائل إعلام «حزب الله» هذا الاستخدام بوصفه تحولاً في معادلة القوة، وركزت على تقارير إسرائيلية تتحدث عن صعوبة التصدي الكامل للمسيرات الصغيرة والمنخفضة الكلفة.

لكن حجم الأثر العسكري الفعلي لهذه الوسائل بقي، في جانب مهم منه، مستنداً إلى بيانات الحزب وروايات منتقاة من الإعلام الإسرائيلي.

رابعًا: ذكرى التحرير والخلاف حول مفهوم استعادة الأرض

جاءت ذكرى ٢٥ أيار في ظروف كانت فيها القوات الإسرائيلية موجودة داخل أراضٍ لبنانية، وامتد وجودها على رقعة تعادل تقريباً تلك التي كانت تحتلها قبل انسحابها عام ٢٠٠٠، فيما كانت الغارات والتوغلات مستمرة.

ركز خطاب «حزب الله» وحلفائه على أن معركة التحرير لم تنتهِ، وأن عملياته تمثل استمراراً لمسار المقاومة

الذي أدى إلى الانسحاب الإسرائيلي عام ٢٠٠٠.

في المقابل، قدم رئيس الجمهورية جوزاف عون التفاوض بوصفه وسيلة لاستعادة الأراضي المحتلة، مؤكداً أن التفاوض لا يمثل تنازلاً أو استسلاماً، وأن بناء دولة قوية وبسط سلطة الجيش يشكلان استكمالاً لمعنى التحرير.

وبذلك، تحولت المناسبة إلى مواجهة بين مفهومين:

- مفهوم يرى أن استعادة الأراضي تتطلب استمرار المقاومة المسلحة.
- مفهوم يرى أن استكمال التحرير يمر عبر مؤسسات الدولة والجيش والمفاوضات.

خامساً: المفاوضات الإقليمية والاجتماع في البنتاغون

دخلت الجبهة اللبنانية بصورة مباشرة في المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران.

وتحدثت مواد إعلامية عن مسودة مذكرة تفاهم تنص على إنهاء الحرب بين إسرائيل و«حزب الله» في لبنان، مع احتفاظ إسرائيل بإمكان التحرك إذا اعتبرت أن الحزب يعيد تسليح نفسه.

وبقيت هذه البنود ضمن إطار المسودات والتسريبات، ولم تتحول إلى اتفاق نهائي خلال أيار.

وأكدت إيران، بحسب مواقف رسمية وتقارير نقلتها وسائل إعلام قريبة من «حزب الله»، أنها لن توافق على اتفاق لا يشمل وقف الحرب على لبنان.

وأظهر هذا المسار أن مستقبل الجبهة اللبنانية لم يعد يُناقش بين لبنان وإسرائيل فقط، بل أصبح جزءاً من تفاوض إقليمي أوسع يشمل الولايات المتحدة وإيران وحلفاءهما.

اجتماع البنتاغون

مثل اجتماع ٢٩ أيار في مبنى البنتاغون ذروة المسار التفاوضي خلال الشهر. وشارك فيه وفدان عسكريان، لبناني وإسرائيلي، إلى جانب الجانب الأميركي، واستمر أكثر من تسع ساعات.

دخل الوفد اللبناني الاجتماع بأولويات شملت:

- تثبيت وقف إطلاق النار.
- وقف الغارات والاعتداءات.
- الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية.
- تعزيز انتشار الجيش جنوب الليطاني.
- الحصول على دعم وتجهيزات للمؤسسة العسكرية.

في المقابل، قدم الوفد الإسرائيلي خرائط وصوراً ومعلومات قال إنها تتعلق بأنفاق ومواقع ومنصات صواريخ تابعة لـ«حزب الله» جنوب نهر الليطاني.

لكن الاجتماع لم يحقق المطلب اللبناني الأساسي المتعلق بوقف النار، وبقيت المحادثات مفتوحة لجولات لاحقة.

سادساً: مواقف القوى اللبنانية

موقف «حزب الله»

تركز موقف الحزب خلال أيار على النقاط الآتية:

١. اعتبار أن وقف إطلاق النار لم يُطبّق فعلياً.
٢. تقديم عملياته باعتبارها دفاعاً عن لبنان ورداً على الاعتداءات.

٣. رفض التفاوض المباشر مع إسرائيل.

٤. فصل ملف السلاح عن المفاوضات مع إسرائيل.

٥. المطالبة بالانسحاب وإطلاق الأسرى وعودة السكان وإعادة الإعمار قبل أي نقاش داخلي بشأن السلاح.

٦. التحذير من تحول المسار الأمني إلى مدخل لفرض ترتيبات تمس سلاح الحزب وبيئته ودوره السياسي.

موقف حركة أمل

ركز رئيس مجلس النواب ورئيس حركة أمل نبيه بري على رفض التفاوض تحت النار، معتبراً أن الوفد اللبناني يحتاج إلى أوراق قوة تتيح له تحقيق توازن على طاولة المفاوضات.

ودعا بري إلى اعتماد التفاوض غير المباشر، مستحضراً تجربة ترسيم الحدود البحرية والوساطة الأميركية في اتفاق عام ٢٠٢٤.

وفي الوقت نفسه، حاولت حركة أمل المحافظة على موقع وسط بين دعم الدولة ومؤسساتها، ورفض أي مسار يفرض نزع السلاح أو التطبيع المباشر مع إسرائيل.

الدولة والقوى المعارضة

قدمت رئاسة الجمهورية والحكومة التفاوض باعتباره وسيلة لتقليل كلفة الحرب واستعادة الأراضي ونشر الجيش.

أما القوى المعارضة لـ«حزب الله»، فركزت على أن استمرار السلاح خارج الدولة يضعف الموقف اللبناني ويمنح إسرائيل ذريعة لمواصلة العمليات.

لكن عدم نجاح المفاوضات في تثبيت وقف إطلاق النار أضعف قدرة الخطاب الدبلوماسي على إقناع الرأي العام بأنه كافٍ، بمفرده، لإنهاء العمليات الإسرائيلية.

وفي المقابل، لا يشكل ذلك دليلاً تلقائياً على صحة سردية «حزب الله» بشأن فاعلية عملياته أو قدرتها على وقف التقدم الإسرائيلي.

وأعاد هذا الواقع طرح السؤال حول طبيعة أوراق القوة التي يمتلكها لبنان، وحدود كل من المسارين العسكري والتفاوضي.

سابعاً: الكلفة الإنسانية

ارتفعت الحصيلة التراكمية الواردة في الملف من ٢٦٥٩ قتيلًا و٨١٨٣ جريحاً في ٢ أيار إلى ٣٣٧١ قتيلًا و١٠١٢٩ جريحاً في ٣٠ أيار.

وهذا يعني تسجيل زيادة لا تقل عن:

- ٧١٢ قتيلًا.
- ١٩٤٦ جريحاً.

وبلغ عدد النازحين داخل مراكز الإيواء، وفق إحصاء صادر في ١٨ أيار، ١٣٠٤٢٥ نازحاً.

وتعرض القطاع الصحي لضغط متزايد، ولا سيما مع استهداف محيط مستشفى حيرام في صور، وإصابة أفراد من طاقمه، وتهديد مراكز الدفاع المدني، واستهداف مسعفين وسيارات إسعاف.